

Distr.: General  
23 February 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥  
للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض  
المعاهدة وتمديدتها

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

200315 170315 15-02675X (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	أولا - مقدمة .....
٣	ثانيا - القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها . . . .
٤	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ . .
٦	رابعا - استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ .....
٦	ألف - الجهود المبذولة لتحقيق أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط .....
٧	باء - قبول إخضاع جميع الأنشطة النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها .....
٩	جيم - تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة .....
٩	دال - الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إحصائها، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ .....
١٩	المرفق قرار بشأن الشرق الأوسط .....

## أولا - مقدمة

١ - قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، في دورتها الثالثة، المعقودة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، دعوة الأمين العام إلى إعداد الوثائق، مع مراعاة المقررات والقرار اللذين اتخذهما مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠،

٢ - وذكرت اللجنة التحضيرية أنه ينبغي أن يطبق على الورقة المقترحة النهج العام التالي، المماثل للنهج الذي طُبّق في إعداد وثائق المعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤتمرات الاستعراضية السابقة: يجب أن تعرض الورقة وصفا متوازنا وموضوعيا وواقئيا للتطورات ذات الصلة، وأن تكون قصيرة قدر الإمكان وسهلة القراءة. وينبغي أن تعكس الاتفاقات المبرمة، والتدابير الفعلية المتخذة انفراديا وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، والتفاهات المعتمدة، والمقترحات الرسمية المقدمة من أجل الاتفاقات المبرمة، والتطورات السياسية الهامة المرتبطة مباشرة بأي من العناصر المشار إليها أعلاه. وينبغي أن تركز الورقة على الفترة المنقضية منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تنفيذ المقررات والقرار اللذين اتخذهما مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠،

٣ - وهذه الورقة مقدمة استجابة لهذا الطلب. وينبغي الانتباه أيضا إلى ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطتها المتصلة بتنفيذ المعاهدة<sup>(١)</sup>.

ثانيا - القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها

٤ - في ١١ أيار/مايو ١٩٩٩، اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها القرار المتعلق بالشرق الأوسط، المقدم من الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية،

(١) NPT/CONF.2015/1.

بوصفها البلدان الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا القرار، أيد المؤتمر، في جملة أمور، أهداف وغايات عملية السلام وأقرّ بأن الجهود المبذولة في هذا الشأن، وكذلك الجهود الأخرى، تسهم في إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعلاوة على ذلك، دعا المؤتمر دول المنطقة غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها، وحث الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على التعاون الكامل مع الجهود الإقليمية الرامية إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل. ويرد نص القرار في مرفق هذه الورقة.

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

٥ - أكد من جديد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الالتزام بالانضمام العالمي إلى المعاهدة، وأعربت الدول الأطراف عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة وفي تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، الأمر الذي ارتأت غالبية الدول الأطراف أنه يقوض المعاهدة بشكل خطير ويشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأكد من جديد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، وأشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على أهداف وغايات ذلك القرار، وأكد استمرار سريان القرار ريثما تتحقق أهدافه وغاياته. وذكر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن قرار عام ١٩٩٥ عنصر لا غنى عنه في نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥، وفي الأساس الذي استند إليه في تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بدون تصويت عام ١٩٩٥. وقد حددت الدول الأطراف عزمها على أن تتخذ، منفردة أو مجتمعة، جميع التدابير الضرورية الرامية إلى تنفيذ القرار بصورة فورية. وأكد من جديد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تأييده لأهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأقرّ بأن الجهود المبذولة في هذا الصدد، وكذلك غيرها من الجهود، تسهم في أمور منها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وأعربت الدول الأطراف عن أسفها إزاء ضالة التقدم المحرز في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط حتى وقت انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وأشارت إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أعاد تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعادت تأكيد الضرورة الملحة لتحقيق الانضمام

العالمي إلى المعاهدة وأهمية ذلك، ودعت جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك بغية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة في وقت مبكر. وشدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على ضرورة أن تتقيد الدول الأطراف جميعها تقيدا صارما بالتزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة، وحث جميع الدول في المنطقة على أن تتخذ الخطوات اللازمة وتدابير بناء الثقة كي تسهم في تحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير تعوق تحقيق هذا الهدف.

٦ - وشدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على أهمية العملية المفضية إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وأيد اتخاذ الخطوات العملية التالية تحقيقا لتلك الغاية:

(أ) أن يدعو الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يستند مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥؛

(ب) أن يعين الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، ميسرا تتمثل ولايته في دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ عن طريق إجراء مشاورات مع دول المنطقة في هذا الشأن، والقيام بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢. ويتولى الميسر أيضا المساعدة على تنفيذ خطوات المتابعة التي اتفقت عليها الدول الإقليمية المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢، ويقدم تقاريره إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية؛

(ج) أن يسمي الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، الحكومة التي ستستضيف مؤتمر عام ٢٠١٢؛

(د) اتخاذ خطوات إضافية تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، منها الطلب إلى الوكالة الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة إعداد الوثائق الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، مع مراعاة العمل المنجز والخبرة المكتسبة سابقا؛

(هـ) النظر في جميع العروض التي تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك العرض المقدم من الاتحاد الأوروبي باستضافة حلقة دراسية تكون بمثابة متابعة للحلقة الدراسية التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٧ - وشدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على شرط الحفاظ على إحراز تقدم متواز في المضمون والتوقيت في العملية المؤدية إلى تحقيق القضاء الكلي والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛ وأكد من جديد ضرورة أن تواصل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول في المنطقة، تقديم تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، من خلال الأمانة العامة، إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستجري قبل انعقاد ذلك المؤتمر، وأقر كذلك بالدور المهم الذي يسهم به المجتمع المدني في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وشجع جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

رابعاً - استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

ألف - الجهود المبذولة لتحقيق أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط

٨ - في الفقرة ١ من القرار المتعلق بالشرق الأوسط أيد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط وأقرّ بأن الجهود المبذولة في هذا الشأن، وكذلك الجهود الأخرى، تسهم في أمور من ضمنها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأعيد تأكيد ذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠<sup>(٢)</sup>.

٩ - ويمكن الاطلاع على ملاحظات بشأن الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وبشأن الجهود الدولية المبذولة للمضي قدماً بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سلمية، في تقارير الأمين العام المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، الواردة في الوثائق التالية: A/65/380-S/2010/484 و Add.1 التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠؛ و A/66/367-S/2011/585 التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر

(٢) (NPT/CONF.2010/50 (Vol.1).

٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١؛ و A/67/364-S/2012/701 التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢؛ و A/68/363-S/2013/524 التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣؛ و A/69/371-S/2014/650 التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤.

## باء - قبول إخضاع جميع الأنشطة النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها

١٠ - وفقا للمنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار المتعلق بالشرق الأوسط وفي المقرر الصادر بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين<sup>(٣)</sup>، ينبغي لجميع دول الشرق الأوسط التي لم تُخضع بعد مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك.

١١ - وفي العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط<sup>(٤)</sup>، وموضوع خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط<sup>(٥)</sup> طلبت الجمعية إلى جميع دول الشرق الأوسط التي لم تُخضع بعد أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها أن تفعل ذلك.

١٢ - وخلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، طُلب إلى جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تنضم إليها دون مزيد من التأخير وبدون أية شروط، وأن تعمل على بدء نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المطلوبة اتساقا مع البروتوكول الإضافي النموذجي<sup>(٦)</sup>. وطُلب أيضا إلى الدول التي تشغل منشآت نووية غير مشمولة بالضمانات أن تتخلى، بوضوح وعلى وجه السرعة، عن أي سياسات تتوخى تطوير أي أسلحة نووية أو نشرها، وأن تحجم عن أي إجراء يكون من شأنه تقويض السلام والأمن الإقليميين والدوليين وجهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

(٣) (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق، المقرر ٢.

(٤) انظر، على سبيل المثال، القرار ٣٢٦٣ (د-٢٩).

(٥) انظر، على سبيل المثال، القرار ٦٩/٧٨.

(٦) وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/540 (المصوبة) و Corr.1.

١٣ - وأكد من جديد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سلسلة من القرارات عن تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط<sup>(٧)</sup>، الحاجة الماسة لأن تقبل جميع دول المنطقة فوراً تطبيق ضمانات الوكالة بكامل نطاقها على جميع أنشطتها النووية كتدبير مهم من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع الدول في المنطقة وكخطوة صوب تعزيز السلام والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وطلب أيضاً المؤتمر العام من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة المطلوبة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال. ودعا أيضاً المؤتمر العام الدول المعنية إلى الانضمام إلى النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كوسيلة من وسائل استكمال المشاركة في منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط وتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وترد التفاصيل عن الخطوات المتخذة نحو تنفيذ قرارات المؤتمر العام في ورقة المعلومات الأساسية التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطة الوكالة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة<sup>(٨)</sup>.

١٤ - وبدأ في جميع دول منطقة الشرق الأوسط، حسب تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها<sup>(٩)</sup>، فيما عدا إسرائيل وجيبوتي والصومال، نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة. ووقعت جيبوتي اتفاق الضمانات الشاملة المتعلق بها في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وبدأ نفاذ ضمانات على مرافق في إسرائيل عملاً باتفاقات الضمانات المبرمة استناداً إلى INFCIRC/66/Rev.2<sup>(٩)</sup>. ولم يتخذ الصومال بعد إجراء لإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق الضمانات الشاملة الموقع مع الوكالة<sup>(١٠)</sup>.

١٥ - وبدأ نفاذ بروتوكولات إضافية في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجزر القمر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجيبوتي، والعراق، والكويت، وليبيا، والمغرب،

(٧) انظر، على سبيل المثال، قراري الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXV)/RES/571 و GC (58)/RES/16.

(٨) تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الشرق الأوسط يضم الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية إيران الإسلامية)، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن (وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(XXXIII)/887، الفقرة ٣).

(٩) انظر ”بيان الضمانات لعام ٢٠١٣“، مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢٠١٤.

(١٠) انظر وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(58)/RES/15.



وموريتانيا. ووقعت تونس على بروتوكولات إضافية ولكن لم يبدأ نفاذها بعد. وتمت الموافقة على بروتوكول إضافي للجزائر ولكن لم يُوقع بعد<sup>(١١)</sup>.

١٦ - ومن بين الدول التي بدأ فيها نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة، هناك ١١ دولة (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجزر القمر، والسودان، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا) تنفذ بروتوكول الكميات الصغيرة مع الوكالة. ومن بين هذه الدول، اعتمدت قطر والكويت ولبنان وموريتانيا النص المعياري المنقح والمعايير المعدلة لعام ٢٠٠٥، حيث تم الاعتماد من الكويت وموريتانيا في ٢٠١٣. وهناك دولة، جيبوتي، وقعت على بروتوكول الكميات الصغيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ ولم يبدأ فيها بعد نفاذ اتفاق الضمانات الشاملة.

١٧ - وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، نظر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بناء على طلب عدد من الدول، في بند من بنود جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". وفي الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ قدم عدد من الدول مشروع قرار بموجب ذلك البند من جدول الأعمال، رغم أن المؤتمر العام صوت في كل مرة بعدم قبول القرار.

١٨ - وأشار من جديد مجلس الأمن، في قراره ١٩٢٩ (٢٠١٠)، إلى القرار GOV/2006/14 الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يرد فيه أن إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية سيسهم في الجهود العالمية المبذولة لمنع الانتشار، وفي تحقيق الهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وافق الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (بمجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة+ثلاثة بلدان أخرى) على خطة عمل مشتركة مع جمهورية إيران الإسلامية تستهدف التوصل إلى حل شامل وطويل الأمد يتفق عليه الجانبان ويكفل أن يكون البرنامج النووي الإيراني مقصوراً على الأغراض السلمية. وطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتولى رصد التدابير المتصلة بالجانب النووي التي ستنفذها جمهورية إيران الإسلامية والتحقق من تلك التدابير<sup>(١٢)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقعت جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بياناً مشتركاً عن إطار للتعاون، أنشئت بموجبه عملية متدرجة ترمي إلى إيجاد حل

(١١) انظر وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية "إبرام بروتوكولات إضافية: الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤".

(١٢) انظر وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/855.

للمسائل المتعلقة، ومنها المسائل المتصلة باحتمال وجود بُعد عسكري في أنشطة ذلك البلد النووية<sup>(١٣)</sup>.

#### جيم - تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة

١٩ - يطلب القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والمقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، من جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن، لا سيما الدول التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل كل الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف<sup>(١٤)</sup>. وجميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أطراف في معاهدة عدم الانتشار<sup>(١٥)</sup>.

دال - الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

٢٠ - يعود تاريخ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى فترة الستينات من القرن الماضي، وكانت جمهورية إيران الإسلامية ومصر هما أول من طرح تلك الفكرة عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، أعربت دول المنطقة جميعها عن تأييدها إنشاء هذه المنطقة، بما في ذلك على صعيد الأمم المتحدة حيث يُتخذ في الجمعية العامة سنوياً منذ عام ١٩٨٠ قرار بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع. ومنذ عام ١٩٩١ أعرب أيضاً المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تأييده لهذا الهدف في قرار سنوي بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، أُتخذ بدون تصويت حتى عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من التأييد الواسع للمفهوم، لم يتحقق تقدم يُذكر صوب إنشاء وتنفيذ هذه المنطقة حتى

(١٣) انظر وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/856.

(١٤) (١٤) (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق، المقرر ٢، الفقرة ١.

(١٥) تلقت الأمانة العامة مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ أبلغت بموجبها أن "الاتحاد الروسي تلقى في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، بوصفه البلد الوديع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، النسخة الأصلية من مذكرة شفوية موجهة من دولة فلسطين بشأن انضمامها إلى المعاهدة... ويفهم أن المعاهدة سيبدأ نفاذها لدى دولة فلسطين في التاريخ المذكور أعلاه".

الوقت الذي اتخذ فيه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ عددا من الخطوات العملية التي تفضي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ تنفيذا تاما.

٢١ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧/٦٨ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلى الأمين العام أن يواصل السعي إلى إجراء مشاورات مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦ الصادر عام ١٩٩١، وأخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠<sup>(١٦)</sup>، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار في دورتها التاسعة والستين.

٢٢ - وكشفت المناقشات التي جرت داخل الأمم المتحدة وخارجها عن وجود تباين في الآراء إزاء أفضل سبل النهوض بمفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأفضل النهج المؤدية إلى إنشائها. وهناك تباين في مدى التشديد على ترتيب تتابع ما قد يُتخذ من خطوات وتوقيت تلك الخطوات، والأهمية النسبية لمعالجة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛ وما إذا كانت المعاهدات العالمية كافية من حيث النطاق والتطبيق؛ وتدابير الأمن وبناء الثقة وغير ذلك من التدابير؛ ومعايير التحقق. ومع ذلك فمن الثابت أن جميع البلدان في المنطقة تؤيد وجود منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيميائية، وكذلك نظم إيصالها<sup>(١٧)</sup>.

٢٣ - وأيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مجموعة من الخطوات العملية، التي تكلف الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ (البلدان الوديدة للمعاهدة: الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) بالقيام، في مشاور مع جميع دول الشرق الأوسط، بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢، تحضره دول الشرق الأوسط جميعها، بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تُستمد اختصاصات المؤتمر من قرار عام ١٩٩٥.

٢٤ - وطلب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ القيام، في مشاور مع دول المنطقة، بتعيين ميسر تتمثل ولايته في دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بإجراء مشاورات مع دول المنطقة في هذا الصدد، وإجراء التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر

(١٦) A/45/435.

(١٧) المرجع نفسه، و A/64/124 (Part I)/Add.1.

خلال عام ٢٠١٢. ويتولى الميسر المساعدة على تنفيذ خطوات المتابعة التي تتفق عليها دول المنطقة، التي تشارك في مؤتمر عام ٢٠١٢، وتقديم تقرير إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وإلى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر. ويضطلع الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، في مشاور مع دول المنطقة، بالمسؤولية عن اختيار الحكومة التي ستتولى استضافة مؤتمر عام ٢٠١٢،

٢٥ - وبدأ الأمين العام، عملاً بالولاية التي اتفق عليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، في إجراء مشاورات في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ مع مقدمي قرار عام ١٩٩٥ تناولت تعيين الميسر واختيار الحكومة التي ستستضيف المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي أوائل عام ٢٠١١، مددت البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر نطاق مشاوراتها إلى دول المنطقة والأطراف المعنية الأخرى سعياً إلى تكوين نطاق واسع من الآراء عن كيفية المضي قدماً. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عين الأمين العام، بعد مشاورات واسعة، السفير جاكو لاجافا، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا كميسر، واختيرت حكومة فنلندا لاستضافة المؤتمر.

٢٦ - وأنشأ الميسر، عقب تعيينه، مكتباً ينصب عمله على دعم ما يقوم به من جهود، وبدأ في إجراء اتصالات منتظمة مع البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر ودول المنطقة. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٠، أجرى الميسر ما يزيد على مائة جولة من المشاورات في عواصم المنطقة وعواصم أخرى، شملت عواصم جميع دول المنطقة، وعواصم البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك في بعض المراكز الدولية الرئيسية، منها نيويورك وجنيف ولاهاي وفيينا. وتناولت المشاورات مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بإنشاء المنطقة وكذلك التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر، بما يشمل جدول أعماله وطرائقه ونظامه الداخلي، بغية عقد المؤتمر خلال عام ٢٠١٢ حسب المبين في الولاية.

٢٧ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، قدم الميسر تقريره الأول إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥<sup>(١٨)</sup>. وأشار إلى أنه رغم إحراز تقدم جوهري صوب تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وإجراء التحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، فإن من الواضح أن ثمة حاجة إلى قيام الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر ودول المنطقة ببذل المزيد من الجهود المكثفة.

٢٨ - وفور انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية، استأنف الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر التواصل مع دول المنطقة، وقدم مكتب الميسر إلى دول المنطقة ورقات غير رسمية تناولت جوانب فنية وتنظيمية شتى بشأن المؤتمر، بغية عقد المؤتمر في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بهدف المساعدة على تحديد الترتيبات التي ستتوصل إليها دول المنطقة بحرية. واستنادا إلى المدخلات الواردة، عمم الميسر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ورقات تناولت آخر المستجدات.

٢٩ - ورغم تلك الجهود، لم يتسن عقد المؤتمر بنهاية عام ٢٠١٢، حيث لم تكن دول المنطقة جميعها مستعدة للحضور. وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدرت البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر والميسر بيانات منفصلة عن تأجيل عقد المؤتمر. وصدرت أيضا بيانات عن جهات أخرى، منها الأمين العام، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، ومجلس جامعة الدول العربية<sup>(٩)</sup>. واستجابة لذلك، أعلن الميسر عزمه على مواصلة جهوده الرامية إلى التحضير في أقرب وقت ممكن لعقد مؤتمر ناجح بحضور جميع دول المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح عقد مشاورات متعددة الأطراف في أسرع وقت ممكن.

٣٠ - وفي أوائل عام ٢٠١٣، واصل الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر الانخراط في التواصل على نطاق واسع مع دول المنطقة بغرض إعداد إطار لمشاورات متعددة الأطراف تستهدف الانتهاء من إعداد طرائق المؤتمر وجدول أعماله ونظامه الداخلي. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدم الميسر تقريراً عن تلك الأنشطة إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥<sup>(١٠)</sup>، حيث شملت تلك الأنشطة ما يزيد على ٣٠٠ جولة من المشاورات مع دول المنطقة، والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر، والدول الحائزة للأسلحة النووية، ودول أخرى، والمنظمات الدولية المعنية، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، ومراكز الفكر، وجهات معنية أخرى. وشدد الميسر على أن جميع دول الشرق الأوسط والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر أعربت عن رغبتها في مواصلة التحضير للمؤتمر، وأنه

(١٩) انظر: "League of Arab States Council Statement on Postponement of the ME WMD FZ Conference"، Dan Joyner, Arms Control Law, 5 March 2013 <http://armscontrollaw.com/2013/03/05/league-of-arab-states-council-statement-on-postponement-of-the-me-wmd-fz-conference>؛ وأيضاً "Statement by Catherine Ashton, High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy and Vice-President of the Commission"، 24 November 2012، ويمكن الاطلاع عليه بالموقع: [http://www.eu-un.europa.eu/articles/en/article\\_12893\\_en.htm](http://www.eu-un.europa.eu/articles/en/article_12893_en.htm).

سوف يكتنف ما يبذله من جهود سعيا إلى التشاور مع جميع الشركاء المعنيين. وقدم تقريراً عن ما يبذله من محاولات لإجراء مشاورات متعددة الأطراف بغرض ضمان أن تعد دول المنطقة بحرية الترتيبات اللازمة للمؤتمر، ومن ثم المضي قدماً في العملية. واقترح الجمع بين الأطراف المعنية كي تجري حواراً بناء باعتبار ذلك خطوة ضرورية لتحقيق التقدم قبل فترة عقد المؤتمر في هلسنكي وفي أثناء تلك الفترة وفيما بعدها.

٣١ - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و شباط/فبراير ٢٠١٤، عقد الميسر، إلى جانب البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر، وبمشاركة دول المنطقة، ثلاثة اجتماعات غير رسمية في غيلون، سويسرا، بغية تيسير الاتفاق فيما بين دول المنطقة على ترتيبات عقد المؤتمر. ووفرت تلك الاجتماعات فرصة تبودلت خلالها الآراء عن المؤتمر والتحضير له، بما في ذلك مناقشات عن جدول أعمال المؤتمر وطرائقه ونظامه الداخلي.

٣٢ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٤، قدم الميسر تقريراً إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ عن حالة التحضيرات الجارية للمؤتمر<sup>(٢١)</sup>. ورغم تأكيده أن الأطراف لا تزال مستعدة للمشاركة وتحقيق تقدم من خلال اتباع نهج منفتح وبناء، فإنه أشار إلى استمرار وجود تباين في وجهات النظر إزاء جوانب مهمة من المؤتمر. وأعلن الميسر عن اعتزام عقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية بهدف التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بصدد الترتيبات اللازمة للمؤتمر.

٣٣ - وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد الميسر، إلى جانب البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر، وبمشاركة دول المنطقة، اجتماعين غير رسميين إضافيين في جنيف. وأتاحت تلك الاجتماعات لدول المنطقة مواصلة مشاركتها البناء والنظر بجدية في الترتيبات اللازمة للمؤتمر وما سيسفر عنه من نتائج؛ استناداً إلى أمور منها الورقات غير الرسمية والمقترحات التي عممها الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر وكذلك دول المنطقة.

٣٤ - ورغم المشاورات الممتدة وغير ذلك من الأنشطة، ظلت هناك خلافات فيما بين الأطراف على عدد من الجوانب الهامة من المؤتمر، منها جدول أعماله، ولم يتم حتى نهاية عام ٢٠١٤ الاتفاق على طرائق المؤتمر. وتأثرت أيضاً الجهود الداعية إلى استئناف المشاورات بالتطورات التي تشهدها المنطقة، ومنها تصاعد التوتر والأعمال العدائية الفعلية. وخلال عام ٢٠١٥، واصل الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر التواصل مع دول المنطقة بغية الانتهاء

(٢١) NPT/CONF.2015/PC.III/18.

من إعداد الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر، ومنها جدول أعماله، في أقرب وقت من عام ٢٠١٥.

#### إزالة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية

٣٥ - استجابة لتقارير متنوعة مقدمة من بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، قرر الأمين العام في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ("بعثة الأمم المتحدة") استناداً إلى السلطة المخولة له بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم وقرار مجلس الأمن ٦٢٠ (١٩٨٨). وأحال الأمين العام تقرير بعثة الأمم المتحدة المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق<sup>(٢٢)</sup>، الذي خلصت فيه إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت على نطاق واسع نسبياً، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا، خصوصاً فيما بين المدنيين، منهم عدد كبير من الأطفال. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إحيل التقرير النهائي المقدم من بعثة الأمم المتحدة<sup>(٢٣)</sup>.

٣٦ - ووافق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على إطار يتم من خلاله إزالة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أودعت الجمهورية العربية السورية صك انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وارتفع بذلك عدد الدول الأطراف في المعاهدة إلى ١٩٠ دولة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراءات خاصة تستهدف التعجيل بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية لدى الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم من ذلك البرنامج<sup>(٢٤)</sup>. وفي اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي أيد فيه الإجراءات الخاصة، المعتمدة من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وجعل تلك الإجراءات إلزامية، وأذن بإنشاء البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالتخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية لدى الجمهورية العربية السورية ("البعثة المشتركة")<sup>(٢٥)</sup>. وعملاً

(٢٢) A/67/997-S/2013/553.

(٢٣) A/68/663-S/2013/735.

(٢٤) انظر وثيقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1.

(٢٥) أنشأ الأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية البعثة المشتركة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. انظر S/2013/629.

بالجدول الزمني التي وضعها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تم في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الانتهاء من نقل الأسلحة الكيميائية المعلنة من الجمهورية العربية السورية. وأُقيمت البعثة المشتركة رسمياً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقرر مجلس الأمن، في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي اتخذته المجلس بالإجماع، أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وأحاط المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية علماً، في دورته الرابعة والسبعين التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية، وطلب على وجه السرعة من جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية أن تنضم إليها بلا إبطاء أو شروط. وبعد انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبح هناك دولتان فحسب في الشرق الأوسط لم يبدأ فيهما بعد نفاذ الاتفاقية.

#### اقتراح مقدم من وزير خارجية مصر

٣٧ - خلال البيان الذي ألقاه نبيل فهمي، وزير خارجية مصر، أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أعلن الوزير عن اقتراح جديد يتضمن ثلاثة عناصر هي: (أ) قيام جميع الدول في الشرق الأوسط، وكذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بإيداع رسائل لدى الأمين العام تؤكد فيها دعمها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛ (ب) قيام جميع الدول في المنطقة التي لم توقع أو تصدق بعد على أي من الصكوك الدولية التي تتناول أسلحة الدمار الشامل، بإيداع رسائل لدى مجلس الأمن قبل نهاية عام ٢٠١٣، تؤكد فيها عزمها على الانضمام إلى تلك المعاهدات، بهدف تمكين الأمين العام من الترتيب لتحقيق انضمام تلك الدول بشكل متزامن؛ (ج) قيام الميسر والبلدان الداعية إلى عقد المؤتمر بمواصلة تكثيف جهودهما الرامية إلى عقد المؤتمر<sup>(٢٦)</sup>.

٣٨ - وعملاً بالعنصر الأول من الاقتراح، تلقى الأمين العام تلك الرسائل من ٢١ دولة من دول المنطقة<sup>(٢٧)</sup>، وكذلك من دولة لها صفة المراقب<sup>(٢٨)</sup>. ويمكن الاطلاع على نسخ من جميع الرسائل بلغاتها الأصلية في موقع مكتب شؤون نزع السلاح على شبكة الإنترنت<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٦) نص البيان متاح على الموقع: [http://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/68/EG\\_en.pdf](http://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/68/EG_en.pdf).

(٢٧) انظر A/68/781.

(٢٨) المرجع نفسه.



منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالتجارب المحتمل أن تكون لها أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٣٩ - عُقد، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في فيينا، منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالتجارب المحتمل أن يكون لها أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط<sup>(٣٠)</sup>. وقد عُقد المنتدى، الذي يرأسه جان بترسون، الممثل المقيم للنرويج لدى الوكالة، استجابة لقرار المؤتمر العام للوكالة<sup>(٣١)</sup>، الذي طُلب فيه من المدير العام أن يقوم بمهام منها وضع جدول أعمال وطرائق للمساعدة على ضمان انعقاد محفل ناجح يتناول مدى أهمية تجارب المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حالياً، بما يشمل تدابير لبناء الثقة والتحقق، بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد نظر المنتدى في تجارب أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال وضع نظم الأمن الإقليمي ونزع السلاح من خلال إنشاء مناطق من هذا القبيل. وتتمثل الأغراض الرئيسية من المنتدى في: (أ) النظر في الدروس المستفادة من مناطق أخرى فيما يتعلق بالبيئة والسياق الإقليميين اللذين سادا هناك قبل بدء النظر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ (ب) استعراض المبادئ القائمة المتفق عليها بشكل متبادل بصدد إنشاء تلك المناطق في المناطق المأهولة من العالم؛ (ج) استعراض النظرية والممارسة المطبقين على إنشاء المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية القائمة حالياً؛ (د) إجراء مناقشة مع ممثلي المناطق الخمس القائمة عن تجاربهم المكتسبة في تشجيع وضع ترتيبات لتلك المناطق يتم التفاوض عليها وإجراء مفاوضات بشأنها وتنفيذ تلك الترتيبات عملياً؛ (هـ) إجراء مناقشة في هذا السياق بصدد منطقة الشرق الأوسط. وجرى أيضاً تناول الأهمية المحتملة لتلك التجارب في حالة منطقة الشرق الأوسط.

مؤتمرات المتابعة التي عقدها الاتحاد الأوروبي

٤٠ - ما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد بنشاط الجهود المبذولة لإنشاء منطقة في الشرق خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، دعماً لتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشمل الجهود التي يبذلها الاتحاد مقررين اتخذهما

(٢٩) يمكن الاطلاع عليها على الموقع: <http://www.un.org/disarmament/WMD/menbcletters>.

(٣٠) انظر الموقع: <https://www.iaea.org/newscenter/focus/nuclear-weapons-free-zones>.

(٣١) انظر GC(44)/DEC/12 و GC(44)/OR.10، الفقرتان ١٩ و ٢٠.

المجلس الأوروبي عام ٢٠١٠<sup>(٣٢)</sup> وعام ٢٠١٢<sup>(٣٣)</sup>، تضمننا تأييد عدد من المؤتمرات والورقات التي استفيد فيها من الحلقة الدراسية التي عقدها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٨ بعنوان "أمن الشرق الأوسط، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع تلك الأسلحة". وقد عقدت أول حلقة دراسية يعقدها كونسورتيوم عدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي عن الشرق الأوسط خلال تموز/يوليه ٢٠١١<sup>(٣٤)</sup>. وعُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الحلقة الدراسية الثانية للكونسورتيوم، وكان القصد منها تشجيع بناء الثقة ودعم وضع عملية تستهدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها<sup>(٣٥)</sup>. ونظّم الكونسورتيوم أيضا حلقة عمل عن بناء الثقة لصالح الدبلوماسيين من المستوى المتوسط دعما للمؤتمر الذي عقد في هلسنكي خلال حزيران/يونيه ٢٠١٤<sup>(٣٦)</sup>. وأدرج الكونسورتيوم أيضا قرار ومؤتمر عام ١٩٩٥ في أعمال مؤتمرات عدم الانتشار ونزع السلاح التي عقدت خلال أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤<sup>(٣٧)</sup>.

الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥

٤١ - ما برح المجتمع المدني يضطلع بدور جوهري في استضافة اجتماعات المسار الثاني للدبلوماسية، ويقوم بإعداد ورقات وتقارير وكتب في هذا الصدد. وتقدم المنظمات غير الحكومية في المنطقة وغيرها من بقاع العالم، المساعدة على بناء الخبرات والمعارف والقدرات بصدد موضوع تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها.

(٣٢) مقرر المجلس الأوروبي 2010/799/CFSP، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٣٣) مقرر المجلس الأوروبي 2012/422/CFSP، المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٣٤) <http://www.nonproliferation.eu/middleEastSeminar2012/firstSeminar>

(٣٥) <http://www.nonproliferation.eu/middleEastSeminar2012/secondSeminar>

(٣٦) <http://www.nonproliferation.eu/middleEastSeminar2012/workshop>

(٣٧) <http://www.nonproliferation.eu/activities/activities.php>

المرفق

## قرار بشأن الشرق الأوسط

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،  
 إذ يؤكد من جديد مقاصد وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،  
 وإذ يعترف بأن القيام، عملاً بالمادة السابعة من المعاهدة، بإنشاء مناطق خالية من  
 الأسلحة النووية يسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي،  
 وإذ يشير إلى أن مجلس الأمن قد أكد، في بيانه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير  
 ١٩٩٢<sup>(١)</sup>، أن انتشار الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى يشكل تهديدا  
 للسلم والأمن الدوليين،  
 وإذ يشير أيضا إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء تأييدا لإنشاء  
 منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وآخرها القرار ٧١/٤٩ المؤرخ  
 ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،  
 وإذ يشير كذلك إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية  
 للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وآخرها القرار  
 GC(XXXVIII)/RES/21 المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وإذ يلاحظ خطورة الانتشار  
 النووي، ولا سيما في مناطق التوتر،  
 وإذ يضع في اعتباره قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وبخاصة الفقرة ١٤ منه،  
 وإذ يلاحظ قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والفقرة ٨ من المقرر المتعلق بمبادئ  
 وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين الذي اعتمدته المؤتمر في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥،  
 وإذ يضع في اعتباره المقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في ١١ أيار/مايو  
 ١٩٩٥،  
 ١ - يؤيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ويدرك أن الجهود  
 المبذولة في هذا الشأن، وكذلك الجهود الأخرى، تساهم في أمور من ضمنها إنشاء منطقة في  
 الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛

(أ) S/23500.

٢ - يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة الثالثة التابعة للمؤتمر قد أوصت في تقريرها (NPT/CONF.1995/MC.III/1)، بأن يقوم المؤتمر ”بدعوة الدول المتبقية غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها، ومن ثم القبول بتعهد دولي ملزم قانوناً بعدم حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية وإلى قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع أنشطتها النووية“؛

٣ - يلاحظ مع القلق استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير مشمولة بالضمانات، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، التوصية الواردة في الفقرة ٣ من الفرع السادس من تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة التي تحت غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات، على قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها؛

٤ - يؤكد من جديد أهمية الاضطلاع في وقت مبكر بتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ويطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، دون استثناء، في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٥ - يطلب إلى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف؛

٦ - يطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها.